بمناسبة زيارتهما للبلاد للمشاركة بـ«ملتقى الريادة للشباب»

الغانم استقبل رئيسي ديواني المحاسبة في فنلندا والأردن

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي يرافقه المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا تيتي يلي فيكاري ورئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية الدكتور عبد الخرابشة.

وكان رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي أكد أهمية ملتقى الريادة للشباب العاملين لديه الذي ينظمه الديوان أمس باعتباره ضرورة لتأهيل القيادات الشبابية في المؤسسات ويبرز طموحاتهم في تطوير العمل الرقابي.

وقال الصرعاوي في كلمته خلال افتتاح الملتقى الذي يستمر يومين إن الملتقى يعكس رؤية الديوان المستقبلية حول تطلعات واهتمامات الشباب لاسيما أن الجيل الحالي من الشباب يطالب بالمشاركة في اتخاذ القرار وأن يكون على علم بخلفيات القرارات والمساهمة في صنعها. وأضاف أن "لغة الشباب تختلف عن لغتنا بسبب اختلاف الأزمان" إذ أن لغتهم السائدة حاليا هي "السوشيال ميديا" التي تتميز بالانفتاح على الآخر.

وأشار إلى أهمية الاستماع إلى رأي الشباب والإصغاء إلى تطلعاتهم وتحقيق طموحاتهم وتأهيلهم لكي يكونوا قادة المستقبل مبينا أن تحقيق طموحات الشباب يعد ضمان لمستقبل أفضل للجميع.

الغانم مستقبلاً الصرعاوي وبمعيته الخرابشة وفيكاري

وأكد أن "المحاسبة" يواجه الكثير من التحديات سواء على المستوى المهني أو المعرفي في سبيل تحقيق أحكام قانون إنشائه لافتا إلى أن الديوان يعول على الشباب في مواجهة تلك التحديات.

وأوضح أن الوقت حان ليمارس الشباب دورهم في صناعة المستقبل وذلك "برعاية أبوية من أصحاب الخبرات" بغية تحقيق تواصل الأجيال بما يضمن رفعة العمل الرقابي وصلابته وأداء المهام المرجوة.

من جانبه أكد رئيس ديوان المحاسبة الأردني عبد خرابشة ضرورة مشاركة الشباب العربي في الحياة الاقتصادية والسياسية كونهم عنصرا فاعلا في عملية الإصلاح وهم قادة الغد وأداة التغيير الإيجابي.

وأضاف خرابشة في كلمة مماثلة أن الشباب يبتكرون الأفكار الخلاقة ولهم دورهم الريادي في قيادة مسيرة البناء والإنماء باعتبارهم ثروة وطنية وقومية ومحركا أساسيا للأحداث من خلال طاقاتهم المبدعة التي ستحدد ملامح الحاضر والمستقبل.

وأشار إلى أهمية تحفيز الشباب على الريادة والإبداع الذي من شأنه أن يكون حجر الأساس للكثير من البرامج والسياسات التنموية الناجحة إذ لا يمكن لأي برامج تنموية أن تتخطى الجانب الشبابي في سياساتها.

وشدد على ضرورة اكتشاف واستثمار طاقات الشباب وتشجيعهم على العلم والمعرفة والإبداع والبناء وتقديم المقترحات والأفكار الخلاقة التي تساهم في تطوير العمل الرقابي وتحسين الإجراءات والمنهجيات المتاحة.

وبين أن الثقة بالشباب ودفعه للابداع وتشجيعه على سلوك طريق العلم والبحث والابتكار يعد الطريق الأمثل لاستثمار قدراتهم وإمكانياتهم مع التركيز على إعدادهم وتدريبهم والإحساس بالمسؤولية تجاههم وقيام كل فرد معني بدوره حيالهم وعدم وضع العقبات والعراقيل أمام طموحاتهم وتطلعاتهم.

وأكد أهمية الإيمان بإمكانات الشباب وقدراتهم الخلاقة عند إشراكهم في صناعة القرار ووضع برامج لتأهيلهم إضافة إلى إبراز مساهماتهم وتطلعاتهم لتحقيق التنمية المستدامة لاسيما في ظل تضوب الموارد والانفتاح الاقتصاد والاجتماعي وتطور نظم العمل وأساليب الإدارة وتنوعها.

ويهدف ملتقى الريادة للشباب الذي ينظمه ديوان المحاسبة إلى إبراز طموحات الشباب في تطوير العمل الرقابي وتعزيز التواصل بين الأجيال ومناقشة مجموعة من المحاور التي تعكس اهتمامات الشباب واختيار الآليات المثلى لاستثمار طاقاتهم في أعمال الديوان ورؤيتهم في إدارة المؤسسة الرقابية مستقبلا.

«الأموال العامة» تناقش مخالفة مالية بشأن شركة معرض الكويت الدولي

«الأولويات» تبحث وضع خطة عمل تشريعية لدور الانعقاد الثاني اليوم

اجتماع سابق للجنة الأولويات

تجتمع لجنتا الأولويات وحماية الأموال العامة اليوم الثلاثاء لاستكمال مناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وتناقش لجنة الأولويات وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، كما تتابع بحث ما ورد إلى اللجنة من أولويات اللجان وأعضاء المجلس. ويحضر اجتماعات اللجنة كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتستكمل لجنة حماية الأموال مناقشة المخالفة المالية رقم "145-2017-2018" بشأن إصرار وزارة المالية على تمكين شركة معرض الكويت الدولي من استثمار مشروع معرض الكويت الدولي بالمخالفة لأحكام القانون الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر مالية جسيمة بالمال العام.

ويحضر اجتماعات اللجنة كل من الوكيل المساعد لشؤون أملاك الدولة والشؤون القانونية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار والرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار، بالإضافة إلى ممثلين عن ديوان المحاسبة.

مسؤول قضائي: الملكية الفكرية تفرض نفسها في جميع الأمور الحياتية

أكد مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف المستشار عويد الثويمر أمس ان الملكية الفكرية تمثل شاغلا مهما لدى الناس وتفرض نفسها عليهم في جميع أمورهم الحياتية.

وأضاف المستشار الثويمر في كلمة القاها بافتتاح ورشة عمل ينظمها المعهد بعنوان (احترام حقوق الملكية الفكرية لدى السلطة القضائية) ان اهتمام الكويت بموضوعات الملكية الفكرية توج لأول مرة في عام 1999 باصدار أول قانون وطني مستقل يعنى بحماية حقوق المؤلفين في مجالات الفنون والآداب والعلوم.

وقال ان الكويت تعتبر عضوا كاملا في الاتفاقيات العربية الخاصة بحق المؤلف واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

9 سنوات للبراك و5 لـ 28 شخصاً بينهم النائبان الحربش والطبطبائي وسنة واحدة للمطير

«الاستئناف» تسدل الستار على قضية «دخول مجلس الأمة»

■ الاتهامات تضمنت «استعمال القوة والعنف ضد موظفين عموميين ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة والإتلاف

■ ثلاث سنوات و6 أشهر لـ 23 متهماً وسنتان لـ 49 آخرين عن جرائم التجمهر والتعدي على رجال الشرطة والدعوة إلى التظاهر

محكمة الاستئناف

إسدال الستار على قضية الاقتحام

■ انقضاء الدعوة الجزائية عن النائب الراحل فلاح الصواغ لوفاته وبراءة اثنين مما أسند إليهما

قضت محكمة الاستئناف أمس بحبس عدد من المتهمين في قضية "دخول مجلس الامة" لمدد تتراوح ما بين سنة واحدة وخمس سنوات مع الشغل.

وقضت محكمة الاستئناف بمعاقبة 28 متهما بالحبس لمدة خمس سنوات مع الشغل عن الجرائم المبينة بالوصف الوارد بتقرير الاتهام "استعمال القوة والعنف ضد موظفين عموميين "حرس المجلس" ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة والاتلاف والاشتراك في تجمع داخل مجلس الامة" وجريمة "الدعوة الى التجمع داخل مجلس الامة".

كما قضت بحبس 23 متهما لمدة ثلاث سنوات وستة اشهر مع الشغل عن جرائم "استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين "حرس المجلس" ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة والاتلاف العمدي والاشتراك في تجمع داخل مجلس الامة".

وقضت المحكمة بحبس 49 متهما بالسجن لمدة سنتين مع الشغل عن جرائم التجمهر والتعدي على رجال الشرطة وجريمة الدعوة الى التظاهر وتنظيمه وجريمة اهانة رجال الشرطة وتهمة تحريض رجال الشرطة على التمرد ومن بينهم متهمون ادينوا في اتهامات اخرى وردت في منطوق الحكم.

وقضت ايضا بالحبس لمدة سنتين بحق خمسة متهمين عن جريمتي التجمهر والتعدي على رجال الشرطة وامرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم على ان يوقع كل منهم تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها الف دينار بانه لن يعود الى الاجرام مجددا.

وحكمت المحكمة بالسجن لمدة سنة مع الشغل بحق عشرة متهمين عن جريمة التجمهر وبالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ بحق متهمين اثنين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم على ان يوقع كل منهما تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها الف دينار بانه لن يعود الى الاجرام مجددا.

وقضت المحكمة بانقضاء الدعوة الجزائية عن المتهمين لوفاته وبراءة متهمين اثنين مما اسند اليهم من تهم.

وشهدت الساحة البرلمانية أمس ردود فعل واسعة، عقب صدور أحكام محمة الاستئناف في قضية "دخول مجلس الأمة"، فيما ثار خلاف فقهي وقانوني حول ما إذا كان يحق لوزارة الداخلية ان تقوم بالقبض على اعضاء مجلس الامة، الذين شملهم الحكم على الفور، أو الانتظار إلى ما بعد بعد رفع الحصانة النيابية عنهم، او القيام باجراءات إسقاط العضوية عنهم.

فعلى صعيد النواب الذين شملتهم الأحكام، قام النائب د. جمعان الحربش بتسليم نفسه إلى السلطات المختصة بتنفيذ الحكم أمس، وقال في تغريدة له على "تويتر": "الحمد لله على كل حال، لأن أكون في السجن، خير لي من ان أكون نائبا مرتشيا او خائنا للامانة، "فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون".

من جهته علق النائب محمد المطير على الاحكام الصادرة بحقه ونواب حاليين وسابقين وعدد من الشباب بالقول: قال تعالى "فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون"، فيما رد النائب وليد الطبطبائي ببيتي شعر هما:

قالوا حبست فقلت ليس بضائر حسبي وأي حسام لا يغمدُ

والحبس مالم تغشه لدينة شنعاء تعم المنزل المتوددُ

إلى ذلك قال النائب ثامر السويط: "لا خير في كراسينا إن لم يتصدر العفو العام أولوياتنا، في ظل وضع إقليمي متأزم، نحن بأمس الحاجة فيه لتحصين جبهتنا الداخلية".

أضاف: "المرحلة المقبلة يجب ان تكون مرحلة تهدئة وتوافق بين الجميع، ويفترض بنا اننا تجاوزنا صفحة التأزيم والخلافات، وبدأنا جميعا صفحة جديدة وبالتالي كان يجب ان يسود هذه المرحلة العفو العام.

بدوره أكد النائب د عادل الدمخي على ضرورة العمل من اجل وحدة البلد واستقراره، لاسيما في مثل هذه الظروف التي تمر بها الكويت، وفي ظل الأحكام الصادرة في قضية دخول مجلس الامة من قبل نواب حاليين وسابقين وعدد من الشباب وقال الدمخي: نحتاج إلى الحكمة في معالجة الأمور والتواصل بين القيادة السياسية والشعب، مشيرا الى ان من يملك قرار العفو هو صاحب السمو امير البلاد، وهو بإذن الله سيكون وكما كان صمام الأمان بعد الله

وطالب النائب محمد هايف المطيري بضرورة التعجيل في حكم التمييز، وقال: ان دخول المجلس جاء دون قصد جريمة، واعتبر ان الحل سياسي وليس قضائي

من ناحيته أكد النائب طلال الجلال ان المرحلة الحالية، في ظل ما يشهده الاقليم المحيط بنا من تطورات وأخطار، وما تواجهه الكويت من تحديات، تتطلب رص الصفوف والالتفاف حول القيادة السياسية، ووقوفنا جميعا صفا واحدا في مواجهة تلك التحديات والعبور بسفينة الكويت الى بر الامان.

وقال الجلال: انطلاقا من هذا كله نضم صوتنا مع الاصوات المنادية بوضع العفو العام كضرورة قصوى، مؤكدين في الوقت ذاته احترامنا واعتزازنا بالقضاء الكويتي، الذي يعد الملاذ الامن لكل فرد بالمجتمع.

وشدد على ضرورة طي صفحة الماضي بكل ما بها، وبدء صفحة جديدة، عنوانها تحصين جبهتنا الداخلية وتعزيز وحدتنا الوطنية، وكلي ثقة بتفهم نواب الامة اهمية اقرار قانون العفو العام باقصى سرعة ممكنة.

في السياق نفسه أكد النائب عبد الله فهاد علي ان قانون العفو العام اصبح مطلبا شعبيا وضرورة وطنية ملحة في الوقت الحالي، وذلك لتحقيق التلاحم والتعاضد ووحدة الصف في ظل الاوضاع الاقليمية الملتهبة حاليا

وكشف فهاد ان دخول مجلس الامة كان احتجاجا وعملا سياسيا رمزيا، وليس الهدف منه ارتكاب جريمة أوالتخريب، حيث كان الظرف مفاجئا والجو مشحونا، وذلك بتأكيد وشهادة حرس المجلس.

من جهته قال النائب ناصر الدوسري ان الاحكام الصادرة أمس، تدفعنا الى وضع العفو العام كأولوية لنا، لاسيما في ظل ما يجري حولنا من اخطار تستوجب رص الصفوف وحماية الكويت بكل السبل

النائب خالد العتيبي تمنى من محكمة التمييز إصدار حكم آخر تستند فيه على حيثيات حكم أول درجة وتعتبره سندا لها، قائلا اثق في نزاهة قضائنا ومؤسساتنا القضائية.

أضاف سنمضي قدما و باسرع وقت في تمرير قانون العفو العام على المدانين في قضايا سياسية، على أمل ان نطوي صفحة الماضي، وسنمهد للعمل لحاضر ومستقبل البلاد من خلال تعاون مثمر، بعيدا عن اي نازيم بحبس كوكبة من أبناء الوطن يشهد لهم الجميع بالوطنية الصادقة.

كما طالب النائب محمد الدلال بضرورة طي صفحة الماضي والبدء بصفحات جديدة، مؤكدا ان البلد اليوم في امس الاحتياج الى دعم الجبهة الداخلية وتوحيد الصفوف لمواجهة الاخطار المحيطة بالبلاد.

واوضح الدلال انه وفقا للدستور والقانون لا يحق لوزارة الداخلية ان تقوم بالقبض علي اعضاء مجلس الامة، الذين شملهم الحكم الا بعد رفع الحصانة النيابية عنهم او القيام باجراءات إسقاط العضوية عنهم

من ناحيته اكد النائب اسامة الشاهين ان العفو عن 70 مواطن شملتهم احكام محكمة الاستئناف اليوم في قضية دخول مجلس الامة بيد صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه مشيرا ان من بينهم نواب حاليين وسابقين واكاديميين وشباب مخلصين

واوضح الشاهين ان دخول المجلس كان رسالة سياسية من قبل نواب وشباب وطنيين احتجاجا علي وجود نواب الايداعات المليونية "القبيضة" داخل البرلمان.

في المقابل قال النائب احمد نبيل الفضل ان المدانين في قضية اقتحام مجلس الامة، سيدفعون ثمن السلوك الصبياني المتهور المتمثل في اقتحام مجلس الامة، معتبرا ان الحكم "سيلجم اي واحد أرعن يسعي لقلب المظام باستخدام الشباب".

وقال الفضل: ان صبيانية العمل السياسي يجب ان تنتهي نهائيا، مضيفا: "نبارك للشعب الكويتي حكم القضاء على هؤلاء المدانين".